مساهمات الجمهورية العربية السورية للأجندة الجديدة للسلام

- إن الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تقوم على احترام مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وعدم السماح لبعض الدول النافذة بالهيمنة على منظمة الأمم المتحدة وتسخير آلياتها وقراراتها لخدمة مصالحها السياسية الضيقة، أو للتغطية على ممارساتها التي تتناقض، وبشكل صارخ، مع مبادئ ومقاصد الميثاق، لاسيما احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

- يجب أن تساهم الأجندة الجديدة للسلام بوضع حدٍ لما نشهده من قيام بعض الدول بتوظيف آليات عملنا المشترك لاستهداف دولٍ بعينها وذلك بالاستناد إلى تفسيراتٍ مشوهة لبعض مواد الميثاق أو اتباع معايير مزدوجة، وتسييس لقضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنمائية أو سعي تلك الدول إلى فرض إرادتها على الصعيد الدولي. إن هذه المعوقات تُعمق الفجوة بين الشعوب، وتُضعف الثقة بأداء منظمتنا الأممية، خاصة وأن الكثير من شعوب العالم ماتزال تدفع أثماناً باهظة للأطماع الاستعمارية، والتدخلات والغزو العسكري، والحروب الإرهابية التي تدعمها بعض الحكومات، وإنشاء التحالفات غير الشرعية التي تدمر بجرائمها وأعمالها العدوانية منجزات تنموية وبنيوية كبيرة تحققت للكثير من الدول النامية.

- الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تعطي أولوية لوضع حدٍ لما تقوم به بعض الدول الغربية من فرض لإجراءات قسرية أحادية الجانب، بالأخص ضد الدول النامية، في محاولة لثَنيها عن خياراتها المستقلة ومواقفها الوطنية. إن هذه الإجراءات اللاشرعية واللاإنسانية تلحق أضراراً كارثية بالحياة اليومية لكل مواطني الدول المتضررة، وبالقطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والزراعية، والخدمية. كما أنها تحد من قدرة المواطن على الحصول على الغذاء، والدواء، والماء، والطاقة الكهربائية، والوقود وغيرها من الاحتياجات الأساسية. كما تحد من قدرة الحكومات على الارتقاء بالوضع المعيشي وتوفير السلع والخدمات الأساسية لمواطنيها. إن كل هذه العواقب الناجمة عن تلك الإجراءات

تمنع تحقيق السلام والازدهار العالمي. يجب أن تخلق الأجندة الجديدة للسلام آليات جديدة لدعم الدول التي تواجه تلك الإجراءات وذلك من خلال تكثيف البرامج التنموية، والإنمائية، وغيرها من البرامج التي تهدف إلى الحد من الآثار الكارثية لتلك الإجراءات اللاشرعية واللاأخلاقية.

- الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تضع حدّاً لممارسات العدوان والاحتلال الأجنبي، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وللجولان السوري ولغيرهما من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، التي تعيق تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط. يضاف إلى ذلك، ما تقوم به القوات الأمريكية والتركية في منطقتنا، بما في ذلك تواجدها فوق أجزاء هامة من أراضي الجمهورية العربية السورية، وما يرتبط بهذه الأفعال العدوانية، من نهب للثروات الوطنية، وزعزعة الأمن والاستقرار.

- الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تدفع بأولوية مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، من خلال إعادة التأكيد على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بمنع تمويل الأعمال الإرهابية، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات أو الأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية، بما في ذلك عن طريق منع تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية، والقضاء على تزويد الإرهابيين بالسلاح، وحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن.

- الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تتصدى بشكلٍ حازمٍ وعاجل لما شهدناه مؤخراً من تنامٍ للتيارات الراديكالية وتصاعدٍ في خطاب الكراهية والعنصرية، والوصم، والقولبة النمطية، وازدراء الأديان، وكراهية الأجانب ولا سيما بحق اللاجئين والمهاجرين.

- الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تشدد على أهمية مقاربة قضايا حقوق الإنسان في العالم بالاستناد إلى مبادئ العالمية والحياد وعدم الانتقائية، ومن خلال الحوار البنّاء والتعاون الدولي دون تمييز وبعيداً عن التسييس. كما يجب أن تقوم على نهج يحترم كافة حقوق الإنسان بالتساوي، بما في ذلك حقه في التنمية، وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة

بالحصول على السكن، والغذاء، والماء، والرعاية الصحية، والتعليم، والتي تعتبر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تحث على إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن تحقيق ذلك يساهم بشكل كبير في خلق عالم آمن ومستقر. كما يجب أن تعتمد مقاربة تحث فيها جميع الدول على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي.

- الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تركز على الاستجابة لكارثة تغير المناخ. إن العالم يواجه مخاطر غير مسبوقة جرّاء هذه الظاهرة، وما ينتج عنها من تصحر، وجفاف، وحرائق، وندرة الأمطار، وانخفاض منسوب المياه. إن تداعيات تغير المناخ تتجاوز حدود المجال البيئي لتمس المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، كما يمكن أن تكون سبباً للنزاعات، مما يعرض السلام للخطر. يجب إعادة التأكيد في هذا الصدد على مبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة بين الدول، وضرورة تقديم الدعم الفني والمالي للدول النامية للتخفيف من آثار تغير المناخ.

- الأجندة الجديدة للسلام يجب ألا تخلق آليات جديدة تتداخل مع ولايات الأمم المتحدة الموجودة، ناهيك عن ضرورة ألا تكبد تلك الأجندة أعباء إضافية على الميزانية العادية لمنظمتنا، بما يتطلب مواردا إضافية غير متوفرة.

- أخيراً، الأجندة الجديدة للسلام يجب أن تساهم في تعزيز لغة الحوار والتفاهم، بناءً على قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المُشتركة والتّساوي في السيادة واحترام القانون الدولي، بما يؤسّس لنظام عالمي جديد أكثر توازناً وديمقراطيّة وعدالة، ويُسهم في تحقيق الطموحات المُشتركة لشعوبنا وتحقيق التنمية، والازدهار، والسلم، والأمن الدولي. فإن التعاون متعدد الأطراف يعد أحد مقومات السلام المستدام، مع التأكيد في هذا الصدد على أهمية بناء قدرات الدول النامية ونقل المعارف والتكنولوجيات، خاصةً في أوقات الأزمات والطوارئ.